

فجوة تمويل الاقتصاد الوطني في ظل الفائض الهيكلي للسيولة البنكية: تحليل الوضع التناقضي في الجزائر (2000-2012)

أ.د/ قصاب سعديّة *

بودريالة فايزة **

Résumé :

Cet article met l'accent sur le phénomène d'excès de liquidité structurel du système bancaire algérien dans un contexte de sous-financement de l'économie nationale.

En outre, la conjoncture particularisée actuellement par la disponibilité des ressources bancaires, d'une part et la persistance de la problématique de financement d'autre part, montre quelle mécanisme d'intermédiation ainsi, le comportement négatif des banques en Algérie empêchent le circuit économique et accroissent le paradoxe que connaît l'économie algérienne.

Mots clés: surliquidité bancaire, sous-financement, intermédiation bancaire, banques algériennes, financement bancaire en Algérie.

السلوك السلبي للبنوك، أصبحا يشكلان كبها حقيقيا للحلقة الاقتصادية، وينميان الوضع التناقضي الذي يشهده الاقتصاد الجزائري.

الكلمات الدالة: فائض السيولة البنكية، عجز التمويل، الوساطة البنكية، البنوك الجزائرية، التمويل البنكي في الجزائر.

الملخص: يتناول هذا المقال ظاهرة فائض السيولة الهيكلي في الجهاز البنكي الجزائري، في ظل عجز التمويل الذي يشهده الاقتصاد الوطني. حيث تُظهر الوضعية الاقتصادية الراهنة والتميزة بوفرة الموارد البنكية من ناحية، واستمرار مشكل التمويل من ناحية أخرى، أن ميكانيزم الوساطة البنكية وكذا

* أستاذة، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية - جامعة الجزائر 3.

** أستاذة مساعدة أ، جامعة أحمد بوقرة - بومرداس، الجزائر.

مقدمة:

يشهد الجهاز البنكي الجزائري منذ نهاية سنة 2000، منعرجا جديدا تميز بتعزيز معتبر في سيولته، والذي انعكس بوضوح في تنامي ودائع القطاع لدى بنك الجزائر، والتي فاقت بكثير متطلبات تكوين الاحتياطي الإلزامي، كما أصبحت السوق ما بين البنوك تشهد فوائض في السيولة المعروضة لديها، وبذلك تحول الجهاز البنكي للنشاط خارج دائرة بنك الجزائر، لاسيما بعد انعدام عمليات إعادة التمويل لديه منذ منتصف سنة 2001.

غير أنه، وعلى الرغم من الطاقة الإقراضية الهامة التي تحوزها البنوك اليوم، ما يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من فجوة تمويلية عميقة، وهذا بالتحديد ما يعزز الوضع التناقضي الذي أضحي ميزة الاقتصاد الوطني:

تراكم في الموارد البنكية قابله طلبات تمويلية من الأعوان الاقتصاديين غير مشبعة، فأين يكمن الخلل؟ وما هي الحلقة المفقودة؟

سنعالج من خلال هذه الدراسة الإشكالية المقدمة أعلاه متطرقين إلى ثلاثة جوانب، يتعرض الأول منها إلى مفاهيم ذات صلة بالسيولة البنكية، أما الثاني فسنستعرض فيه المؤشرات التي سنستدل من خلالها على أن الجهاز البنكي الجزائري يشهد فائضا هيكليا في سيولته، ثم ننتقل للبحث عن خلفية هذه الوضعية، أما الجانب الأخير فسنتناول فيه مدى مساهمة الوساطة البنكية في سد الفجوة التمويلية للاقتصاد الوطني.

أولا: مفاهيم ذات صلة بالسيولة البنكية:

تقتضي فكرة التمييز والفرقة بين وضعيتي اللاسيولة وفائض السيولة لدى البنك، إيضاح أهم المفاهيم المتعلقة بالسيولة البنكية ثم العوامل المؤثرة فيها، كما توحى الفكرة السابقة، إلى الأذهان التساؤل حول ما إذا كانت هناك عتبة أو حدود دنيا تمكن من الفصل بين الوضعيتين.

1. السيولة البنكية، سيولة الجهاز البنكي أم سيولة السوق؟

لقد أفرزت أزمة الرهن العقاري (نهاية سنة 2007) عن مدى ضرورة بذل الجهود مجددا لأجل تنظيم سيولة البنوك، وذلك في إطار إتمام التنظيم الخاص بالملاءة (la solvabilité)، إذ أضافت المقررات الأخيرة لكفاية رأس المال (بازل 3) مخاطر السيولة إلى المخاطر الأخرى (المخاطر الائتمانية، السوقية، التشغيلية). حيث يتخذ مفهوم السيولة عدة أبعاد تجعل من مهمة تحديد مكوناتها أكثر سهولة من مهمة تعريفها بشكل دقيق¹.

(1)- السيولة البنكية: يُقصد بمصطلح السيولة البنكية¹ مقدرة البنك على مواجهة التزامات خزينته حسب أجل استحقاقها²، فهو بذلك يكتسي بعدين: بُعد ضيق وآخر واسع.

حيث يطلق عليها وفقا للتعريف الضيق بسيولة التمويل، وتشتمل على كل من السيولة النقدية والأصول القابلة للتحويل إلى نقود بسرعة، وهي ضرورة خاصة لمواجهة طلبات السحب غير المتوقعة³.

وبذلك يكون البنك ذو سيولة إذا كان بجوزته متاحات نقدية، أو تمكن من تحويل جزء من أصوله إلى سيولة بسرعة وبدون خسارة في القيمة، لتلبية طلبات السحب والتزاماته قصيرة الأجل، إلا أن تحديد حجم المقدار الواجب الاحتفاظ به يبقى أمر نسبي وصعب التقدير نظرا لارتباطه الشديد بالتغيرات الظرفية من جهة، وتناقض كل من مبدأي الربحية والسيولة من جهة أخرى.

يعد هذا البعد التقليدي الأكثر استعمالا من طرف البنوك⁴، وهو ما سنعتمده من خلال هذه الدراسة.

(2)- سيولة السوق: وتمثل التعريف الموسع للسيولة، وتتعلق بمدى إمكانية تحويل أصل إلى نقد، أي هي "تمكّن البنوك من تحويل أصل غير نقدي إلى سيولة كحل أخير لأجل الرفع من النقد لديها"⁵، أو بمعنى آخر تعني مقدرة السوق على امتصاص المعاملات وفقا لحجم معين من الأصول، والأوراق المالية بدون أثر معتبر على أسعارها⁶، وليتسنى ذلك يجب توفر السوق على عدة أبعاد كالعمق (أي وجود عدد كبير من المتدخلين ومن الأدوات المالية المتداولة في السوق) وسرعة اتمام المعاملات، وانخفاض تكلفتها⁷...

ففي سياق هذا الارتباط المتبادل بين المفهومين، لا يمكن تصور سيولة بنكية في ظل غياب سيولة السوق، وكما أكدت عديد الدراسات المتخصصة، أن قيمة الأصول المحتفظ بها لغرض مواجهة خطر السيولة، تتوقف الى حد بعيد على سيولة السوق، فتوفر هذه الأخيرة سوف لن يسمح بتحسين قيمة الأصول فحسب، بل سيمكّن من تخفيض الهامش المحتفظ به منها، بالنظر إلى سهولة وسرعة تحويلها إلى سيولة نقدية.

أما إذا كان السوق يعاني من أزمة سيولة، فستتأثر سيولة التمويل سلبا، من خلال تدني قيمة الأصول المحتفظ بها لمواجهة خطر السيولة، وُعد محدودية مقدرة السوق على امتصاص الأصول المتنازل عنها، من أهم العوامل المسببة للأزمات، وكذلك الأمر إذا ما شهدت إحدى البنوك صدمة سيولة، حيث سينجم عنه انخفاض في قيمة الأصول المعنية ثم يتم انتشاره إلى باقي لمقام السوق، وفقا لما يُعرف بميكانيزم "الهروب نحو النوعية"⁸ "La fuite vers qualité" أو تفضيل السيولة.

(3) - سيولة الجهاز البنكي: أي السيولة البنكية من المنظور الكلي، وتعني مقدرة الجهاز البنكي على تلبية طلبات الائتمان في كل وقت⁹، وذلك من خلال توفير القدر الكافي من التمويل للأعوان الاقتصاديين (أفراد، مؤسسات، دولة، وسطاء ماليين أو بنكيين)، ويعني ذلك أن الجهاز البنكي يملك سيولة تفوق ما يحوزه من نقود قانونية، أي أرصدة الحسابات الجارية لدى البنك المركزي وكذا الأصول مرتفعة السيولة المحتفظ بها.

وعليه من الضروري التفرقة بين السيولة على المستويين الكلي والجزئي، فالإشكال الذي يطرح عندما يحتاج عدد من البنوك إلى سيولة يمكن تلبيةه باللجوء إلى البنوك الأخرى أو مقرض الملاذ الأخير، لكن الأمر يختلف لو أن البنوك بمحملها تعاني نفس المشكل، وسيترتب عن هذا الوضع أمرين:¹⁰

- ✓ تعرض الجهاز البنكي إلى أزمة سيولة بحيث لن تتمكن البنوك من الاعتماد على بعضها البعض (السوق ما بين البنوك) لكونها تعاني من نفس المشكل.
- ✓ انخفاض في القيمة السوقية لمحفظة الأصول البنكية، بسبب إقدام أغلب البنوك على التنازل عن أصولها في ذات الوقت، وحينها حتى الأصول المرتفعة السيولة سيصعب تحويلها إلى سيولة نقدية.

II. محددات سيولة الجهاز البنكي:

وتعني أثر العمليات التي تتم داخل نفس الدائرة البنكية أو بين دوائر بنكية أخرى، أين تتم التسويات عن طريق المقاصة، غير أن التسريبات الداخلة و/أو الخارجة إلى/من الجهاز البنكي تؤثر على سيولته، وتعرف في الأدبيات البنكية بـ: "العوامل المستقلة عن السيولة البنكية"¹¹.

(1) - العوامل المستقلة عن السيولة البنكية: تمثل هذه العوامل عرض النقود المستقلة عن تدخلات البنك المركزي، وتشمل المعاملات بالنقود القانونية، عمليات الدولة مع البنوك، وعمليات التحويل¹².

(أ) - العمليات بالنقود القانونية: يشكل التعامل النقدي مصدرا أساسيا ودائما للضغط على السيولة، فحصول الجهاز البنكي على ودائع يُترجم بتحسّن في سيولته، ويحدث العكس لما يتم السحب من الودائع، أي إحلال النقود القانونية محل النقود الائتمانية¹³، ويتوقف حجم هذه العمليات على سلوك الجمهور وعاداته في تسوية المعاملات، ومدى انتشار الوعي المصرفي بين الأعوان الاقتصاديين.

(ب) - العمليات مع الخزينة: تترتب عن العمليات بين دائرة الخزينة والدائرة البنكية ارتفاع أو انخفاض في سيولة الجهاز البنكي، وبما أن الخزينة لا يمكنها فتح حساب لدى البنوك التجارية، فإن عمليات التسوية فيما بينهما تتم من خلال التحويلات النقدية، أي بواسطة قيود كتابية لدى البنك المركزي¹⁴، فينخفض

(أو يرتفع) رصيد حساب البنوك التجارية لدى البنك المركزي إذا ما كانت مدينة (أو دائنة) للخزينة حسب مقدار العملية.

(ج) - العمليات مع الخارج: تُؤثر العمليات بالعملة الصعبة والعمليات بالذهب على سيولة البنوك، فإذا سجلت البنوك إجمالا دخول عملة صعبة تفوق (أو العكس تقل عن) إجمالي الحجم المتنازل عنه، فإن تحويل هذا الفائض لدى البنك المركزي سيؤدي إلى رفع (أو العكس خفض) رصيدها بالعملة المحلية¹⁵، كما ينخفض أو يرتفع حجم سيولة الجهاز البنكي تبع العمليات شراء أو بيع الذهب من البنك المركزي.

(2) - العامل القانوني أو (الاحتياطي الإلزامي La réserve obligatoire): ترتبط العوامل السابقة بسلوك الأعوان الاقتصاديين، ووضعية الخزينة العمومية فحسب، بينما يُعد الاحتياطي الإلزامي أحد أدوات السياسة النقدية الأكثر استعمالا من طرف السلطة النقدية، ويقتضي باحتفاظ البنوك التجارية - إجباريا - بنسب من ودائعها لدى البنك المركزي يحددها هذا الأخير، فكل تغيير في معدله سيؤثر بشكل مباشر على سيولة الجهاز البنكي، وإن كان لأداة الاحتياطي الإلزامي دورا آخر وهو إخضاع البنوك للجوء إلى عملية التمويل لدى البنك المركزي، مما يمكنه من التأثير في معدلات الفائدة المطبقة في السوق¹⁶.

ثانيا: دراسة وتحليل فائض سيولة الجهاز البنكي الجزائري:

لقد أدت عودة الاستقرار الكلي للاقتصاد الوطني، بعد تلقيه الصدمة الخارجية سنة 1999/1998 بسبب الانخفاض في أسعار البترول، إلى إرساء الدعائم الأساسية للوضع المالي ممثلة في تحسن المؤشرات المالية الكلية، ولقد انعكست هذه الأوضاع بالإيجاب على سيولة الجهاز البنكي التي أصبحت في ارتفاع مطرد.

1. تحليل وضعية السيولة في الجهاز البنكي الجزائري:

تتقارب فكرة البحث عن عتبة دنيا تسمح بالتمييز بين وضعيات اللاسيولة، السيولة، و فائض السيولة في الجهاز البنكي الجزائري، مع ما وضعه المشرع الجزائري، في إطار التنظيم البنكي المعمول به والخاص بقواعد الحذر، والمتمثل في نسبة تدعى المعامل الأدنى للسيولة "Coefficient minimum de liquidité"¹⁷ حيث تنسب مجموع كل من الأصول المتاحة والمحقة في الأجل القصير، و التزامات التمويل المتحصل عليها من البنوك إلى مجموع الاستحقاقات قصيرة الأجل والالتزامات الممنوحة، ويجب على البنوك والمؤسسات المالية احترام نسبة تعادل على الأقل 100% في كل وقت. وبشكل عام، يمكن

اعتبار أن البنك يشهد فائض في سيولته إذا تجاوزت بكثير هذه النسبة، وفي ظل هذه الوضعية أمام البنك ثلاثة خيارات مرتبة تنازليا حسب مردوديتها وهي¹⁸ :

- إقراض الزبائن.
- الاحتفاظ بما يزيد عن المقدار الواجب تكوينه لدى البنك المركزي.
- الاحتفاظ بالفائض في خزائنه. كما يمكن المزج بين الخيارات الثلاثة، ولأن البنك هو مؤسسة تجارية يتمتع بالرشادة والعقلانية، فإنه سيركز على الخيار الأول باعتباره أكثر ربحية.

في تحليلنا لوضعية سيولة البنوك الجزائرية سوف نعتد على 03 مداخل:

(1) - مستوى الأرصدة الحرة: (les réserves libres): يعد هذا المقياس معبرا جدا عن مستوى الفائض، إلا أنه لا ينبغي أن نغفل عن كونه لا يأخذ في عين الاعتبار الفوائض التي قد تحتفظ بها البنوك في خزائنها.

تظهر كرونولوجيا الأرصدة الحرة (الجدول رقم 01 أدناه)، الحجم المعتبر للرصيد المتبقي في الحساب الجاري للبنوك لدى بنك الجزائر، بعد اقتطاع مبالغ الاحتياطي الإلزامي الواجب الاحتفاظ بها، وقد بلغت مستويات قصوى بين سنتي 2001 و2004، ويرجع ذلك إلى التحسن الهام في خزانة البنوك في ظل تدني نسبة الاحتياطي الإلزامي (أنظر الجدول بآخر الورقة).

أما سنة 2006 فقد تراجع حجم الرصيد المسجل إلى 31,2 مليار دج، ويرجع السبب إلى إضافة أداة جديدة لأدوات السياسة النقدية، تمثلت في تسهيل الودائع ل 24 سا لدى بنك الجزائر مقابل معدل فائدة 0,3%¹⁹، ومنذ سبتمبر 2005 تزايد دور هذه الأداة في امتصاص نسب هامة من السيولة البنكية الفائضة، بلغت 456,7 مليار دج نهاية 2006²⁰ أي 40,30% من حجم السيولة التي امتصها بنك الجزائر، و 483 مليار دج (24,14%) في ديسمبر 2007، و 1400,4 مليار دج (49,21%) نهاية ديسمبر 2008، و 1022 مليار دج (41,81%) نهاية ديسمبر 2009، و 39,9% ديسمبر 2010²¹، أما في سنة 2011 فقد فاقت أحجام هذه الوديعة مبالغ استرجاع السيولة ل 7 أيام و 3 أشهر (1100 مليار دج)، إذ بلغت 1258 مليار دج²².

يؤكد لجوء البنوك المستمر وبالحجم الكبير إلى تسهيل الودائع ل 24 سا أنها تحوز على سيولة تفوق بكثير الأحجام الواجب الاحتفاظ بها لدى بنك الجزائر بعنوان الاحتياط الإلزامي، كما يفسر تراجع مبلغ الأرصدة الحرة.

ويجدر بنا الإشارة إلى أن سنة 2008 سجلت مستويات هامة من الأرصدة الفائضة، إذ انتقلت من 129,8 مليار دج نهاية فيفري، إلى 81,2 مليار دج نهاية جوان ثم 45,3 مليار نهاية نوفمبر²³ لتتعدم في نهاية السنة.

الجدول رقم: 01: تطور أحجام الأرصدة الحرة للبنوك خلال الفترة 2001-2011

الوحدة: مليار دج.

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
487,5	494,1	394,76	394,7	272,1	209	171,5	157,3	126,7	109,5	64,9
71,9	78,22	45,72	0	70,5	31,2	60,8	115,8	234,5	59,2	126,74

الأرصدة الحرة
الأحيائي الإزمالي *

*:المبالغ تخص نهاية كل سنة أي الفترة الممتدة من 15 ديسمبر إلى 14 جانفي من السنة المقبلة.

Source: Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapports annuels de la Banque d'Algérie, des années: 2003, 2004, 2006, 2008, 2009 et 2011.

(2-) **وضعية السوق النقدية:** لقد انعكس التحسن الواضح في السيولة البنكية على السوق ما بين البنوك، وسنبرز ذلك من خلال الوضعيات الآتية:

➤ انعدام تام لعمليات إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، مما جعل الجهاز البنكي ينشط خارج دائرة بنك الجزائر وذلك منذ نهاية 2001، مما استوجب إدخال أداة استرجاع السيولة بدءا من أفريل 2002²⁴ للتمكّن من التأثير على سيولة الجهاز، بتدخل بنك الجزائر كطالب للسيولة في السوق بغرض امتصاصه القسم الفائض من السيولة المعروضة في السوق، لأجل المحافظة على استقرار معدل الفائدة. وللإشارة وفي إطار عمليات امتصاص السيولة، سجلت حصة البنك الخارجي الجزائري، وهو البنك الذي يشهد أكبر مستويات السيولة (باعتباره بنك الشركة الوطنية للمحروقات)، من إجمالي المبلغ المكتتب فيه في السوق نسبة 73,22% نهاية 2007 ثم 60,18% نهاية سنة 2008²⁵ و 57,14% نهاية سنة 2009²⁶.

➤ تراجع العمليات المسجلة في السوق ما بين البنوك إذ بلغ رصيدها 7,31 مليار دج نهاية 2006 ثم 16,3 مليار نهاية 2007 ثم 31,6 مليار دج نهاية 2009²⁷ لينخفض إلى 14,2 مليار دج نهاية 2009 ثم 71,31 مليار دج نهاية 2010²⁸، وكذلك تراجعت أحجام القروض في السوق ما بين البنوك من 30 مليار دج إلى 2,5 مليار دج نهاية 2003، وبالخصوص العمليات على قسم "يوم ليوم" التي ظلت منعدمة سنتي 2003 و 2004 ولم تسجل سوى عمليتين سنة 2006، وكان رصيد نهاية سنة 2011 معدوما، بينما انتعشت العمليات في قسم العمليات لأجل وبعده سلوك المتدخلين هذا مؤشرا هاما على هيكلية فائض السيولة البنكية.

➤ انتقال المعدل المتوسط المرجح للعمليات ما بين البنوك المعروضة في السوق من 10% سنة 2000 إلى 1,5% سنة 2002 كما انتقل من 3,96053% سنة 2003 إلى 1,97917% سنة 2004²⁹، وتراوححت سنة 2010 بين 1,15465% و 3,94058% وبين 1,06250% و 4,86905% سنة 2011³⁰.

(3) - تحليل سلوك العوامل المستقلة عن السيولة البنكية: شرع بنك الجزائر منذ سنة 2003 في استعمال تقنيات التنبؤ بالسيولة الإجمالية، من خلال دراسة وتحليل سلوك العوامل المستقلة للسيولة، وفيما يلي سوف نتبع كيفية تطور كل عنصر منها:

(أ) - الأصول الخارجية: وتشكل المصدر الأول والأساسي للرفع من السيولة البنكية، كما تفسر فائض السيولة في السوق النقدية، ولقد شهدت ارتفاعا كبيرا منذ سنة 2000، وإجمالا عرفت التطورات التالية³¹:

ارتفعت الأصول الخارجية لبنك الجزائر بمبلغ 1374,80 مليار دج سنة 2006، ثم بـ 2844,6 مليار دج سنة 2008 ولم تنمو سوى بـ 638,34 مليار دج سنة 2009 بسبب الصدمة الخارجية (تراجع أسعار البترول أدى إلى انخفاض إيرادات المحروقات)، أما سنتي 2010 و 2011 فقد ارتفعت بمبلغ 1139,74 مليار دج و 1874,94 مليار دج على التوالي.

تشكل هذه الأصول عامل جذب للسيولة أي ترتفع السيولة البنكية بمقدار زيادتها، إلا أنه يتم تخفيف أثر هذه الزيادة بفعل العاملين المستقلين اللذين سنأتي على ذكرهما.

(ب) - ودائع الخزينة العمومية: وتضم كل من الحساب الجاري وودائع صندوق ضبط الإيرادات لدى بنك الجزائر، حيث نمت بمبلغ 1140,30 مليار دج سنة 2006 و 1064,5 مليار سنة 2008

و36,4 مليار دج فقط سنة 2009، أما سنتي 2010 و2011 فقد تزايدت ودائع الخزينة بمبلغ 526,37 مليار دج و538,86 مليار دج على التوالي.

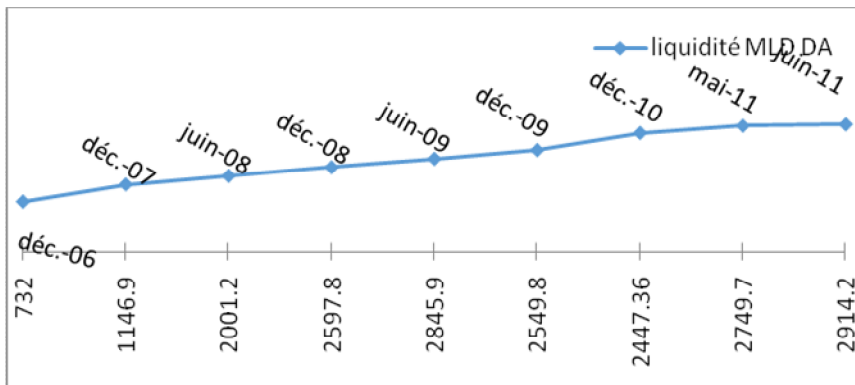
ويعد هذا العامل مقلصا للسيولة البنكية، ويُفسر على أن دائرة الخزينة قامت بامتصاص السيولة من الدائرة البنكية (لا سيما المدفوعات الخاصة بالجباية البترولية)، وإذا استثنينا سنة 2009 نجد أن هذا العامل يأتي في الدرجة الثانية من حيث التأثير على السيولة البنكية بعد الأصول الخارجية.

(ج) - التداول النقدي: يشهد هذا العامل ارتفاعا متواصلا، حيث ارتفع حجمه بمبلغ 161,8 مليار دج سنة 2006 و203,1 مليار دج سنة 2007 (بمعدل 18,78%) ثم بـ 255,5 مليار دج سنة 2008 (أي 19,89%) وبـ 288,8 مليار دج سنة 2009 (أي 18,40%) ثم بمقدار 282,28 مليار دج و478,28 مليار دج سنتي 2010 و2011 على التوالي (أي بنسبة 15,30% و22,43%) وما ميز سنة 2011 هو قيام الأعوان بالطلب على السيولة بدافع الاحتياط.

يعمل هذا العامل، على غرار ودائع الخزينة العمومية، على التقليل من السيولة البنكية بتداول قسم منها خارج الدائرة البنكية، من خلال طلب العائلات والمؤسسات للنقود القانونية لأجل تسوية المعاملات لاسيما في السوق الموازية.

يوضح الشكل أدناه المستويات التي بلغت السيولة البنكية للجهاز البنكي منذ سنة 2006، وفي ذات السياق تمكننا متابعة محصلة تحركات العوامل المستقلة التي تعرضنا لها أعلاه بتفسير كل تغير في أحجامها (أي السيولة البنكية):

تطور السيولة البنكية للفترة 2011/2005



Source : A partir des données tirées de rapports annuels de la Banque d'Algérie des années 2007,2008, 2009, 2010 & 2011 .

II. مسيبتات ارتفاع مستوى السيولة البنكية:

لم يكن التحسن الكبير في سيولة البنوك خلال عشرية كاملة، ثمرة جهودها بل نتيجة لتضافر عدة عوامل أملتتها بالأخص ظروف خارجية، وفيما يأتي سوف نقتصر على دراسة أهم مصدرين في جانب الأصول على أن نتطرق في القسم الأخير من هذه الورقة للمصدر الآخر من جانب الاستخدامات البنكية.

(1)- التطهير المالي لمحافظ البنوك العمومية: وفقا لصندوق النقد الدولي، بلغت نسبة الأصول البنكية غير المنتجة 65% سنة 1990³²، لذا ظهر التطهير المالي كأولوية لإعادة بعث البنوك العمومية، واستندت هذه العملية على قيام الخزينة العمومية بشراء القروض البنكية غير المجدية، ومرت العملية بعدة مراحل³³، وبدون الخوض في إجراءات الآلية سنقتصر على عمليات ضخ النقدية التي كان لها الأثر الكبير على سيولة البنوك.

باشرت الخزينة العمومية، في ظل تحسن مواردها، بضخ مبالغ نقدية لفائدة البنوك لتخفيض الأثر على خزينة البنوك من جهة، والتخفيض من الدين العمومي الداخلي من جهة أخرى، وقد بلغ الحجم الإجمالي لتطهير البنوك 1240,6 مليار دج إلى غاية سنة 2007³⁴، والعملية ما تزال مستمرة، فقد تم الاتفاق خلال سنتي 2009-2010 على إعادة شراء حقوق بنكية على القطاع الفلاحي (36,173 مليار دج) وحقوق على مؤسسات عمومية منحلة (35,812 مليار دج) وحقوق على مؤسسات عمومية غير مهيكلة ماليا (297,932 مليار دج)، وكذا مبلغ 125,836 مليار دج خاص بسنة 2011 و105,378 مليار دج سنة 2012³⁵.

وفي هذا الإطار، سددت الخزينة مبلغ 301,6 مليار دج سنة 2008 للبنوك العمومية، حيث قسم معتبر منه مسبق (par anticipation) و214,7 مليار دج (قسم معتبر منها مسبق)³⁶ و5,7 مليار دج سنتي 2009 و2010 على التوالي، أما سنة 2011 فتم تسديد سندات معاد شراؤها بلغت 55,7 مليار دج، و37,5 مليار دج سنة 2012³⁷.

(2)- تطور الودائع البنكية: بالرغم من عدم تنوع الخدمات البنكية، وضعف أداء البنوك في جذب المدخرات من الجمهور،* إلا أن الودائع (تحت الطلب ولأجل) المجمعة قد ارتفعت طيلة عشرية الألفينيات بما يقارب 5291,15 مليار دج كما يوضح الجدول رقم: 03 أدناه (أي أكثر من ثلاثة أضعاف 366,96%)، وبمعدلات نمو سنوية موجبة تراوحت بين 8,84% سنة 2005 و27,1% سنة

2007 باستثناء سنة 2009 أين تراجعت الودائع المجمعة بـ 15,4 مليار دج (-4,2%) بسبب انخفاض أسعار البترول مما نجم عنه تراجع في ودائع قطاع المحروقات، بـ 512 مليار دج إلا أن الودائع المجمعة من المؤسسات الخاصة والعائلات سمحت بامتصاص جزء منه قدر بـ 275,9 مليار دج³⁸.

ويمكن التوقف إجمالاً عند أهم التطورات المسجلة:

◀ نلاحظ أن حجم الودائع تحت الطلب أصبح يفوق حجم الودائع لأجل منذ سنة 2006، وقد بلغ سنة 2011 نسبة 51,92% وترتكز أغلب الودائع تحت الطلب لدى البنوك العمومية وهي متأتية من القطاع العمومي على رأسه قطاع المحروقات، أما الودائع الادخارية فتتمركز غالبيتها لدى البنوك الخاصة.

◀ يمكن ملاحظة أن وتيرة نمو الودائع لأجل (تضم الودائع بالعمالات الصعبة) هي أفضل من تلك الخاصة بالودائع تحت الطلب، إذ تراوحت هذه الأخيرة بين 46,29% و 15,1% ثم 15,06% سنوات 2007، 2008 و 2009 على الترتيب، ثم 14,69% و 21,77% سنتي 2010 و 2011، أما نسب نمو الودائع لأجل فانتقلت من 6,7% سنة 2007 إلى 13,06% سنة 2008 ثم 11,94% سنة 2009، و 13,25% سنة 2010 لتتخفف إلى 10,42% سنة 2011، وما يمكن استنتاجه هو أن الودائع تحت الطلب أكثر تذبذباً نظراً لارتباطها الكبير بإيرادات المحروقات الذي يشهد هو الآخر عدم استقرار في أسعاره.

◀ تراوحت نسب ودائع القطاع العمومي بين 52,7% سنة 2007 ثم 51,7% السنة الموالية، إلا أنها تراجعت منذ سنة 2009 أين أصبحت نسبة ودائع القطاع الخاص الأكثر إذ بلغت 57,7% ثم 54,6% و 52,7% من سنة 2009 إلى 2011³⁹، وما يميّز ودائع هذا القطاع أن غالبيتها طويلة الأجل، إذ مثلت نسبتها من إجمالي الودائع طويلة الأجل 79% سنة 2009 و 77,28% السنة الموالية، و 76,67% سنة 2011، على عكس ودائع القطاع العمومي التي غالبيتها تحت الطلب (62,27% و 64,18% من إجمالي الودائع تحت الطلب لسنتي 2010 و 2011).

الجدول رقم 03: تطور الموارد المجمعة خلال السنوات 2000-2012 الوحدة: مليار دج

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الموارد Σ	1441,8	1789,9	2127,3	2442,9	2705,4	2960,6	3516,5	4517,3	5161,8	5146,4	5819,1	6733	7235,8
تحت الطلب %	32,4	31	30,2	29,4	41,7	41,2	49,8	56,7	57,1	48,6	49,3	51,9	46,4
ولأجل %	67,6	69	69,8	70,6	54,7	55,2	46,9	39	38,6	43,3	43,4	41,4	46
ودائع ضمان*	-	-	-	-	98,8	103,3	116,3	195,6	223,9	414,6	424,1	449,7	547,5

*:تضم ودائع لضمان الواردات والكفالات، وهي ودائع محتجزة أصبحت غير مدرجة في حساب الكتلة النقدية M2 منذ 2007.

(-): معطيات غير متوفرة.

Source : Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapports annuels de la Banque d'Algérie, des années: 2003, 2006, 2008, 2009, 2011 et 2012.

ثالثا: ضعف تمويل الاقتصاد في ظل وفرة السيولة البنكية:

الوساطة المالية، هي نشاط يسمح بتنسيق القرارات الاستثمارية للأعوان الاقتصاديين مع مخططات المدخرات المالية، وفي حالة اقتصادنا الذي ما يزال في مرحلة محاولة بعث بورصة الجزائر، على الوساطة البنكية أن تلعب الدور المحوري في تعبئة المدخرات وتخصيصها بكفاءة وعقلانية.

1. الوساطة البنكية في الجزائر: نسب ومؤشرات:

سنحاول من خلال هذا العنصر تقديم الإطار العام للجهاز البنكي بالاعتماد على نسب وأرقام ومؤشرات للتوصل إلى معرفة مدى الإمكانيات التي يتوفر عليها.

إلى غاية نهاية سنة 2012، ضم الجهاز البنكي الجزائري 29 بنك ومؤسسة مالية، منها 6 عمومية و14 بنك خاص برأسمال أجنبي (منها بنك مختلط)، و3 مؤسسات مالية (منها مؤسستين عموميتين) و5 شركات إيجار (leasing) (منها شركتين خاصتين)، إضافة إلى تعاونية الضمان الفلاحي التي تحصلت على الاعتماد لممارسة العمليات البنكية نهاية سنة 2009⁴⁰.

يشهد القطاع هيمنة البنوك العمومية التي تملك شبكة ب 1091 وكالة (كانت 1083 وكالة نهاية 2010) مقابل 301 وكالة للبنوك والمؤسسات المالية الخاصة (كانت 343 وكالة نهاية 2011) لسنة 2012 و86 وكالة ترجع للمؤسسات المالية.

يقدر معدل الكثافة البنكية (bancaisation) بشباك لكل 25400 ساكن (شباك لكل 25500 ساكن سنة 2011)، وإذا ما اتبعنا نموذج Cameron لسنة 1967 الخاص بالكثافة البنكية والذي يُخصص فرع بنك لكل 10000 ساكن⁴¹، يمكن القول أن انتشار البنوك ما يزال بعيدا عن العرف الدولي المعمول به، أما إذا اعتمدنا على الفئة العاملة من السكان فيصبح الانتشار أفضل، بحيث نجد شباك بنكي واحد في سنة 2012 لكل 7200 فرد بسن العمل، غير أن مراكز البريد تملك انتشارا أفضل بحيث تخصص شباك لكل 3000 فرد بسن العمل. أما الحسابات البنكية المفتوحة لزيائنها فقد بلغت 9,01 مليون حساب وتغطي حسابات الودائع نسبة 65,7% من عدد السكان⁴².

بلغت أصول القطاع البنكي منسوبة إلى الناتج الداخلي الخام 66,8% سنة 2010 تم تراجعته سنة 2011 إلى 62,6% ثم 61,7% في 2012⁴³ فهي لم تواكب نمو الناتج الخام، أما إذا اعتمدنا على نسبة الأصول إلى الناتج الخام خارج قطاع المحروقات نجد أن النسبة تتحسن وتصل إلى 83,1%، أما فيما يخص مؤشر اختراق السوق (*La pénétration du marché*) والذي ينسب الودائع خارج المحروقات إلى الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، فبلغ 63,5% سنة 2011، وأخيرا، تمثل قروض البنوك والمؤسسات المالية الممنوحة للمقيمين، بما فيها الحقوق المعاد شراؤها من الخزينة، نسبة 46,5% من PIB خارج المحروقات لسنة 2012.

إضافة إلى ما سبق، ووفقا لدراسة تمت سنة 2008⁴⁴ احتلت الجزائر المرتبة الأخيرة بين الثلاثة دول المغاربية، من حيث إنتاجية بنوكها ونسبة العائد على اموالها الخاصة (13% المغرب و8% تونس و5% الجزائر)، أما من حيث الخدمات المقدمة فيكفينا أن نتصور ان البنوك العمومية بمحملها لم تمنح أي قرض إيجاري منذ 2005 حتى 2009، بالرغم أنه تقنية غير مستحدثة ترجع إلى منتصف القرن الماضي، وأن المشرع قد نص عليها في القانون السابق 10/90، كذلك قروض الاستهلاك التي ألغها المشرع الجزائري

سنة 2009، كما أُلزم البنوك على استعمال الاعتماد المستندي كتقنية وحيدة لتسوية المعاملات الخارجية⁴⁵.

II. الوساطة البنكية في الجزائر الحاضرة / الغائبة:

إن تراكم الفوائض المالية في خزائن البنوك العمومية، لا يعكس إطلاقاً سلامتها بل يصور مدى معاناتها من مشكل التسيير الجيد لمواردها، وأنها بانتهاجها لسياسة عقلنة القروض، لا تمتح الكثير لاقتصاد يعتمد كلياً على التمويل غير المباشر (اقتصاد الاستدانة)، فإذا ما قارنا نسبة القروض البنكية إلى الناتج المحلي في الجزائر، مع النسب المسجلة في اقتصاديات دول أخرى لا تقتصر على الوساطة البنكية فقط، نجد أنها مثّلت 120% بالصين و65% في تونس و37% بالهند و35% بالبرازيل سنة 2007⁴⁶، بينما في الجزائر فبلغت 23,7% ذات السنة (30,8% وهي أقصى نسبة سنة 2009).

(1) - تطور القروض الممنوحة: من خلال الجدول رقم 04 أدناه، يمكننا ملاحظة أن القروض البنكية في ارتفاع إذ انتقلت من 933,1 مليار دج سنة 2000 إلى 4296,4 مليار دج سنة 2012، وبمعدلات نمو سنوية بلغت 15,7% سنة 2007 و18,69% ثم 18% سنتي 2008 و2009 لتتخفّف سنة 2010 إلى 5,9% ثم 14% سنة 2011، إذ بلغ متوسط معدل الفترة 2002-2012 إجمالاً 16,1%، ومن خلال معطيات الجدول يمكن التوقف عند النقاط التالية:

◀ البنوك لم تستعمل كامل إمكاناتها التي تتوفر عليها، فالموارد البنكية تغطي بإفاضة مجموع القروض الممنوحة والفائض من الموارد (بلغ 716 مليار دج سنة 2004 و1400 مليار دج سنة 2005⁴⁷) يفوق حجم الاحتياطي الإلزامي الواجب تكوينه.

◀ تغطي الودائع لأجل لوحدها نسبة هامة من القروض الممنوحة وهي تشهد نموا متواصلا، وبمنظرة أكثر دقة، تفوق الودائع الثابتة (أي التي تشهد استقرارا منذ عدة سنوات) حجم القروض الممنوحة (بلغت 1347,5 مليار دج سنة 2001 ثم 2571,5 مليار دج سنة 2005⁴⁸) وهي تشكل طاقة اقراضية هامة جدا، وتنفي تحجج البنوك العمومية بأن أغلب الودائع هي تحت الطلب وتشهد عدم استقرار.

◀ من الضروري الإشارة أن قواعد الحذر الدولية (نسبة Cooke المطبقة في الجزائر) تلزم البنوك باحترام نسبة 8% فقط من القروض المرجحة بدرجة المخاطر نسبة إلى رأس المال الخاص، لكن في البنوك العمومية تتجاوز هذه النسبة بكثير (متوسط النسبة للبنوك العمومية 15,5% سنة 2006 أي قبل الرفع من رأس مالها سنة 2008) مما يدل على حجم الإمكانيات المتوفرة عليها للتوسع في الإقراض،

فتخفيض المخاطر لا يعني إطلاقا تقليص القروض، لأن القروض السليمة والمنوعة لا تستوجب تكوين مؤونة، كما تسمح المتابعة الجيدة بتقليل المخاطر المرجحة مما يتيح إمكانية التوسع في منح قروض مع درجة متدنية (منخفضة) من المخاطر.

الجدول رقم: 04 : تطور القروض البنكية الممنوحة خلال الفترة 2000 - 2012

الوحدة: مليار دج

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
القروض لـ*	993	1077,7	1266	1379,5	1534,4	1778,9	1904,1	2203,7	2614,1	3085,1	3266,7	3724,7	4296,4
ق.ق.أ.٪	-	-	49,6	56,1	54	51,9	48,1	46,6	45,5	42,8	40,1	36,6	31,7
ق.م.ط.أ.٪	-	-	50,4	43,9	46	48,1	51,9	53,4	54,5	57,2	59,9	63,4	68,3
قروض /PIB٪	24,1	25,3	27,9	26,2	25,1	23,7	22,5	23,4	23,7	30,8	27,1	25,9	27,1

*القروض الصافية من الحقوق المعاد شراؤها من الخزينة خلال السنة المعنية.

Source : Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapports annuels de la Banque d'Algérie, des années: 2003, 2006, 2008, 2009, 2011 et 2012.

فجوة (أو احتياج) تمويل قطاع السكن: يعتبر قطاع السكن في الجزائر من القطاعات الأكثر احتياجا للتمويل، بالرغم من الصيغ التي تم استحداثها منذ إدخال تمويل السكن أو القرض العقاري كمنتوج بنكي سنة 1999، إلا أن دور البنوك في تغطية الفجوة التمويلية التي يعاني منها القطاع ما يزال محدودا، وفي هذا السياق أوضح مدير مؤسسة إعادة التمويل الرهني (SRH) أن مساهمة الجهاز البنكي في تمويل السكن لم تتجاوز 10%⁴⁹ من الاحتياجات السنوية، وهي بذلك بعيدة أن تكون مرضية بالنظر إلى إمكانيةها المالية بل يُفترض أن تبلغ 60%.

لم تمثل القروض العقارية سوى 1,65% من PIB سنة 2005⁵⁰، وانتقلت من 125 مليار دج سنة 2008 إلى 146,3 مليار دج السنة الموالية، ثم 171,1 مليار دج و 203,1 مليار دج سنتي 2010 و 2011، غير أنها ما تزال دون المستوى المطلوب، لاسيما عند مقارنتها بودائع العائلات التي مثلت

33,2% من إجمالي الودائع بالعملة الوطنية لسنة 2011 في حين أن القروض الممنوحة لها لم تمثل سوى 8% من إجمالي القروض الموزعة، وبشكل أدق لم تمثل سوى 8,3% من ودائع العائلات لدى البنوك، وهذا ما يؤكد سوء تخصيص ادخارات العائلات، وعليه من الضروري أن تسعى البنوك إلى الرفع من ديناميكية هذه القروض لاسيما البنوك الخاصة التي ما تزال مساهمتها محتشمة (5,8% سنة 2011 مقابل 96,2% للبنوك العمومية منها 64,1% من طرف بنك-CNEP).

3- معوقات الحصول على تمويل بنكي: بالرغم من وفرة الموارد المالية إلا أن مشكل التمويل ما يزال هاجس الأعوان الاقتصاديين، والقروض الممنوحة ما تزال بعيدة عن أداء دورها الحقيقي في تمويل الاستثمارات التي تسهم في خلق ثروة وامتصاص البطالة، ويجدر بنا التساؤل حول المعوقات التي تحول دون ضخ هذه القروض في القنوات المناسبة.

يمكن ارجاع مشكلة ضعف العرض إلى عدم المعرفة الكافية وعدم إلمام موظفي البنوك بأساليب وتقنيات تحديد وقياس المخاطر بدقة، وأحيانا بسبب مشكل عدم تناظر المعلومات، ولذلك يفترضون معدلات خطر عالية (مغالاة فيها) مما يرفع في نهاية العملية من تكلفة القروض، وفي ظل هذه الوضعية إما أن يتراجع طالب القرض بسبب عدم نجاعة العملية التمويلية، أو أن يتحمل عبء هذه الشروط المرتفعة التكلفة، وهذا بالتحديد ما حدث مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنوك، الأمر الذي دفع بالدولة للتدخل لأجل تمكينها من إعادة جدولة ديونها البنكية والحصول على مهلة إيفاء لـ 03 سنوات على أن تتحمل الخزينة العمومية الفوائد البنكية خلال هذه المهلة

51

خاتمة:

لم ينعكس التحسن الكبير الذي سجلته أحجام السيولة البنكية على السياسة الإقراضية للبنوك، فحركية القروض الموجهة للاقتصاد لم تواكب تلك المسجلة في الودائع المجمعة، ومن خلال ما تطرقنا له في بحثنا هذا، يمكن التوقف عند أهم النتائج كما يلي:

◀ ما يزال الاقتصاد الوطني، في ظل الغياب شبه المطلق للتمويل المباشر (أي بورصة الجزائر)، بأمر الحاجة إلى لعب البنوك لدورها التقليدي كوسيط، لاسيما وأنها تحوز على طاقة تمويلية هامة، وأن أحجام الودائع المستقرة ظلت مرتفعة منذ سنة 2001 إلى 2012.

◀ لم تعمل البنوك على استثمار الظروف المواتية (مستويات مرتفعة من الودائع منها الودائع لأجل والودائع المستقرة، تجاوزت مستوى القروض الموزعة على الاقتصاد) للرفع من أدائها وتفعل دورها في توفير التمويل المناسب للأعوان الاقتصاديين، فالبنوك اليوم ما تزال هطالبة ببذل جهود أكبر من أجل تطوير وتحسين السبل المنتهجة في إدارة المخاطر المحيطة بها (من خلال تشخيصها وتحديدتها وقياسها ومن ثم السيطرة عليها)، وابتكار الأساليب والتقنيات الفعالة للسوق والكفيلة بالانتقال بالخدمات المقدمة الى مستوى يستجيب أكثر للمتطلبات التمويلية للاقتصاد الوطني.

◀ تتبنى البنوك الجزائرية سلوك غير عقلاني يظهر جليا في التخصيص غير الكفاء لمواردها الذي يغلب عليه طابع الربح، فهي تتجنب المخاطر المتضمنة في كل العمليات الاقراضية من خلال عدم الاقدام على منح القروض من أساسه، والاقتصر على تمويل بعض القروض التجارية والمشاريع الكبرى لمؤسسات عمومية تنحصر في مجالي الطاقة والمياه.

◀ تحتفظ البنوك العمومية في خزائنها بموارد مالية هامة، طيلة عشرية كاملة، وذلك دون استغلالها أو توظيفها بما يدر عائدا، (فالظاهرة هنا أقرب كثيرا الى الاكتناز) فإذا كانت الودائع تحت الطلب لا تلزم البنوك دفع فوائد لأصحابها، فإن الودائع لأجل لها تكلفة، ضف إلى ذلك تكلفة الفرصة الضائعة (البديلة) وهذا ما يمكننا من التوصل إلى أن البنوك اليوم فعلا لا تحقق خسائر، إلا أنها تحقق أرباح أقل من الممكن تحقيقها.

◀ في الختام، يجدر بنا إعادة النظر في مصطلح " فائض السيولة البنكية " والذي يعني نظريا أن المعروض النقدي يلبي جميع طلبات التمويل ويسجل فائضا، وهذا ما لا ينطبق تماما مع وضعيتنا، إذ يتعلق الأمر بسلوك سلمي للبنوك يتمثل في تعطيل وتجميد الموارد المجمعة في خزائنها، بدل السعي الى تلبية طلبات التمويل، وفي ظل هذه الوضعية يظهر جليا أن التنمية هي أكثر المتضررين.

الملاحق:

الجدول رقم: 02: تطور معدلات الاحتياطي الإلزامي من 2001 إلى 2012

Mai 12	Dec 10	Mar 09	Mar 08	Dec 07	Jui0 5	Mai 04	Dec 02	Dec 01	Mai 01	Fev0 1	
11	9	8	8	8	6,5	6,5	6,25	4,25	3	4	النسبة%
0,5	0,5	0,5	0,75	1	1	1,75	-	-	-	-	الفائدة

(-): إحصائيات غير متوفرة.

المصدر: من مختلف التعليمات الصادرة من بنك الجزائر المعدلة والمتممة لنظام الاحتياطي الإلزامي، بعد إعادة

تعريف إطاره العملي في التنظيم 04-02.

التهميش وإحالات

¹: (Il est plus facile d'identifier la liquidité que la définir précisément) Andrew Crochett, février 2008, liquidité de marché et stabilité financière, revue de la stabilité financière, numéro spécial liquidité, n°11, p: 14,

²: VALLA.N&SEA-ESCORDIAC.B,2006, liquidité bancaire et stabilité financière, revue de la stabilité financière N°9, P :94.

³: Luc Bernet Rollarde, Principes des techniques bancaires, édition : DUNAS, Paris, 2002, P : 404 .

⁴Andrew. C, « liquidité de marché et ... » op cit, p14

⁵: VALLA .N et SEA-ESCORDIAC .B, 2006, liquidité bancaire..., opcit, P :95 .

⁶Jean TIROLE, 2008, Déficits de liquidité : fondement théorique, revue de la stabilité financière N°9, P :59 .

⁷: voir: Andrew CROCHETT , opcit, p :14 /15.

⁸: voir : HERZBERG.P,2008, Liquidité de marché et liquidité bancaire : interdépendance, vulnérabilité et communication financière, Revue de la stabilité financière, numéro spécial, 'liquidité ',N°11, P :111/112.

⁹: عبد الغفار حنفي، أبو قحف عبد السلام، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، 2004، الدار الجامعية، مصر، ص:93.

¹⁰: زياد رمضان، محمود جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، 2003، دار وائل للنشر، الأردن، ص: 100.

¹¹:les facteurs autonomes de liquidité bancaire

¹²: Rapport sur la politique monétaire des LUEMOA, juin 2012, BCEAO, sur :www.bceao.int consulté le 24/03/2013.

- ¹³ : BRADLY.X et DESCAMPS.C ,Monnaie-banque-financement, DALLOZ,2005,Paris, P :109.
- ¹⁴ :BRUNEEL. Didier, La monnaie, La revue de la banque éditeur,1991,Paris, P:66.
- ¹⁵ : Idem.
- ¹⁶ : X. BRADLY& C.DESCAMPS, Op.cit, P : 111.
- ¹⁷ :Voir le règlement N° 11-04 du 24 mai 2011 portant identification, mesure, gestion et contrôle du risque de liquidité.
- ¹⁸ : DAUMBIA Soumaila, janvier-mars 2011, surliquidité bancaire st sous-financement de l'économie, Revue de Tiers Monde N°205, P :157 .
- ¹⁹ : voir l'instruction 04-05 du 14 juin 2005, relative à la facilité de dépôts rémunérés et l'instruction 08-05 du 14 aout 2005 relative au taux d'intérêt applicable à la facilité de dépôts rémunérés.
- ²⁰ : Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport annuel de la Banque d'Algérie,2006, P :154 .
- ²¹ : Rapport annuel de la Banque d'Algérie,2008, P: 177&169, &2009, P:134&167.
- ²² : Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2011 , P :127 .
- ²³ :Rapport annuel de la Banque d'Algérie,2008, P :169.
- ²⁴ : تتمثل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في: استرجاع السيولة لـ 7 أيام و لـ 3 أشهر، انتقلت من 100 مليار سنة إدخالها حيز التنفيذ إلى مبلغ 1100 مليار دج سنة 2008، ويتوزع المبلغ الاجمالي المكتتب فيه إلى 75% لمدة 7 أيام و25% لمدة 3 أشهر، الأداة الأخرى هي التسهيل الدائمة أو تسهيلة الودائع لـ 24 سا، وأخيرا تم إدخال أداة جديدة للسياسة النقدية في 15 جانفي 2013 تمثلت في استرجاع السيولة لـ 6 أشهر-- Reprise de liquidité à 6mois- وبمعدل فائدة 1,5%، ويستهدف تمديد أجلالتوظيف امتصاص السيولة البنكية الثابتة (liquidity bancaire Stable).
- ²⁵ : Rapport annuel de la Banque d'Algérie,2008, P :167 .
- ²⁶ :Rapport annuel de la Banque d'Algérie,2009, PP :174,175.
- ²⁷ :Rapport annuel de la Banque d'Algérie,2011, P :129.
- ²⁹ :Rapport annuel de la Banque d'Algérie,2004, P :143/145.
- ³⁰ :Rapport annuel de la Banque d'Algérie,2011, P :129.
- ³¹ : A partir des rapports annuels de la Banque d'Algérie, des années 2008, 2009, 2010 & 2011.
- ³² : HASSAM Fodil, Les chemins d'une croissance retrouvée, l'économie d'Algérie,2005, P:79.
- ³³ : voir : HASSAM F, Les chemins d'une croissance retrouvée, op.cit., p79-85 .
- ³⁴ : Rapport annuel de la Banque d'Algérie,2008, P :101.
- ³⁵ : Rapport annuel de la Banque d'Algérie,2011 ,P :85& 2012 ,P : 121.
- ³⁶ :Rapport annuel de la Banque d'Algérie,2009 ,P :176.
- ³⁷ : Rapport annuel de la Banque d'Algérie, 2012,p :88.
- * : يمكن الاستدلال على ذلك من خلال نتائج دراسات عديدة في المجال مثلها: مصيطفى عبد اللطيف, 2006, دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي - حالة الجزائر,مجلة الباحث, العدد 04, ص [77-80]. زيتوني عبد

القادر ودرزالي سهام، 2012، تقييم كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر للفترة 90 | 99، مجلة الباحث، العدد 11، ص [66-59].

³⁸ : Rapport annuel de la Banque d'Algérie, 2009, P : 107.

³⁹ : Rapport annuel de la Banque d'Algérie, 2011, P : 77 .

⁴⁰ : Rapport annuel de la Banque d'Algérie, 2012, P : 80 .

⁴¹ : مصيطفى عبد اللطيف, 2006، مرجع سابق، ص: 80.

⁴² : Rapport annuel de la Banque d'Algérie, 2011, P : 74 & 2012, P : 81 .

⁴³ : Rapport annuel de la Banque d'Algérie, 2012, P : 81.

⁴⁴ : In BOUZAR Chabla & AMMOUR Benhalima, 2011, La bancarisation dans le contexte de la libéralisation financière en Algérie, les cahiers de CREAD, N°95, P : 71/72 .

⁴⁵ : Idem.

⁴⁶ : DAUMBIA Soumaila, 2011, op.cit ,P : 159 .

⁴⁷ : Rapport anuele de la Banque d'Algérie ,2004 et 2005, PP : 101, 116.

⁴⁸ : Rapport annuel de la Banque d'Algérie, années 2004 & 2005, PP : 102, 116.

⁴⁹ : ILMANE M^{ed} Cherif, 2006 ,Réflexion sur la politique monétaire en Algérie : objectifs, instruments et resultats (2004-2006), cahiers de CREAD, n°75, P : 98.

⁵⁰ : Rapport annuel de la Banque d'Algérie, 2005, P : 118 .

⁵¹ : De l'amélioration de la circulation fiduciaire en Algérie en 2012 et 2013, communication du gouverneur de la Banque d Algérie, sur le site : www.bank_of_algeria.dz